وان يكون السوم من المالك بنفسه او نائبه فلا زكاة في سائمة اعتلفت بنفسها او علفها غاصبها او
شركا فاسدا القلد المؤتر او ورثها ولم يعلم اندورثها الا بعد الحول ولا فيما هو معلوفة سامت بنفسها او
غير المالك كالغاصب والمشتري شركا فاسدا لعدم السوم من اصله اولعدم اسامة المالك او نائبه ولا في سائمة
علفها المالك بنية قطع السوم لانتفاء الاسامة كل الحول او اعتلفت بنفسها او علفها المالك من حيث
السوم قدم الوله لاشرفت على الهلاك بان كانت لا تعيش بدونه بلا ضرر بين كثلاثة ايام فاكثر لانتفاء
مع كثرة المؤنة بخلاف ما دونها لقلة المؤنة فيها بالنسبة الى غالب الماشية وانما تزيد قصدا لعلف والا
من مال حربي للاضحين والمتولد بين سائمة ومعلوفة كالام فيهم اليها في الحول اه اسيمت وانما قلاه

والافلا واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج والخطيب في شرحي التنبيه
ومختصر ابي شجاع والجمال الرملي في شرح البهجة وغلدهم عن اعتماده
قوله او ناشيء بشم وكيله والحاكم لغيبته وولي المحجور ان كان
في الاسامة مصلحة له والا فلا تضح فالقيم ينبغي ان يجري جميع
ذلك في الحكم لغيبة المالك اه وقوله ينبغي ان يكون الوكيل كذلك
قوله لعدم السوم من اصله اي في المسائل الاربع الاول قوله لعدم
اسامة المالك اي فيما اذا سامت المعلوفة بنفسها وما بعدها
من المسائل قوله بنية قطع السوم مطلقا كما في التحفة وقيده
شيخ الاسلام في الغرر ومر في النهاية بان يكون معقولا قال في الايعاب
فان لم يعقل لم يؤثر قطعا قوله كثلاثة ايام جعلها في الايعاب
مثالا للهلاك كما مثل فيه للتضرر بما ضر ابتداء بيوم ونصف
وفي التحفة قالوا انما تصير عرضا للعلف اليوم ومن الثالث
قوله لقلة المؤنة فيها اي فيما دونها في التحفة لو استأجر من يحفظها
باجرة تتفرق على كثرة المؤنة وقلتها اه قال الكردي اي لان عرف
كلفة معلوفة ولم افر فيما ائمتنا اه قال الطنتدائي فوجوب اصل التحفة
فاذا كان لا لعلف يسير ابالنسبة الى ما يجب في اجرة الحفظ زكاة وما
يصرف على اجرة الراعي كان هو الواجب شاة تساوي عشرين درهما
واجرة راعيها خمسة دراهم تكون الماشية باقية على اسامتها
وان كان لا لعكس بتصير معلوفة لكثرة المؤنة قوله فصل العلف
بإسكان اللام مصدر لا الحوت يحمل المؤنة ولا المؤنة هنا قوله من مال
حربي يملك ماله فتكون كالسائمة في كلام صاحب قوله كالام خلافا
لمن وهو قوله والمتولد وعلى هذا اجرى في شرح الارشاد كما قال
في الايعاب فيه نظر قال وقياس ما مر في المتولد بين زكوي وغيره

انه لا يجب

السائمة عاملة في حرث ونحوه فالعامل بالفعل لا بالقوة في ذلك ولو محرما لا زكاة فيها وان اسيمت
وخرجت في مقابلة علفها اجرة المخبز الصحيح ليس في مقابلة العوامل شيء وقيس بها غيرها وشرط تأثير اسامتها ان تستمر

باب زكاة النبات

اي النابت الواجب والاولى الموجبات والعنب دون غيرها من سائر الثمار المخبز الصحيح فاما البقاء
التي يقتات بها اختيارا ولو نادرا وهي من الثمار الرطب ومن الحب الحنطة والشعير والارز والذرة والحمص
والرمان فعفي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الحب الحنطة والشعير والارز والذرة والحمص
والباقلا والعدس والبسلا والحمص والباقلاء

انه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوي جدا اه والامر كما قال سم
في شرح ابي شجاع ظاهره كونها من الذهب اي مثل المأمول وسقيها
اياه لا يقدح في وجوب الزكاة وبوجه بان الغالب انه لا كلفة قبل اساد
اياه لا تكفت يسيرة بخلاف العلف اه قوله ولو محرما في الايعاب
كان لا تكون الغارة او قطع طريق كما قاله الماوردي اه قوله في
مقابلة عملها اي تعبر بجزء في شيء حمل ارشاد وكان وجه الاتيان
بذلك دفع توهم وجوب زكاتها لانتفاء معدم لضابطتها تصير
كأنها ليست بعوامل لان ثمرة عملها لم تقع على الحالة وهي سائمة
فالواجب زكاتها هكذا اظهر للتقرير اه فقد يقال كان الاولى ان
يقول لان الزكاة في امثالها انما اجرة عملها لان القائلين بوجوب
الزكاة في العوامل علوه بان السوم بلا عمل يوجب الزكاة مع
العمل اولى لانضمام ربح العمل الى ربح السوم قوله السوم بهما اي البقر
غيرها قال في التحفة وفي رواية ليس على العوامل شيء قوله
تلاثة ايام فاسا على علفها وهي سائمة

باب زكاة النبات

يعني النابت يكون مصدرا يقول نبت الشيء نباتا ويكون اسما
بمعنى النابت وهو المراد هنا فلذلك فسره الشربيني تبعا لغيره
قال النووي في كتاب التنبيه واستعمال النابت في الثمار
غير مألوف قوله المخبز الصحيح فيه كلام نبهت عليه في الاصل
فراجعه منه قوله والبسلا هو حب كرسنة اكبر من العدس
تحيط طبرستي بالقاف الوارد من مصر الى المدينة المنورة قوله
والبسلا قال في الايعاب كالاسنى بالتشديد مع القصر ويكتب
بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد يقع وهو الغول

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)